ملف العدد

الآثار الاقتصادية للحرب الإسرائيلية الإيرانية وانعكاساتها على الاستقرار الإقليمي والدولي

د. أحمد جمال كلحي عباس
عضو الجمعية المصرية للقانون الدولي

الملخص:

تستعرض الدراسة الآثار الاقتصادية الناجمة عن الحرب الإستباقيةغير المشروعة التي شنتها إسرائيل ضد إيران،والتي ترتب عليها أفول الحروب غير المباشرة بالوكالة وبزوغ حربًا شرسة من أخطر المواجهات العسكرية المباشرة في الشرق الأوسط خلال العقدين الأخيرين، نظرًا لما تحمله من تداعيات مباشرة على الطرفين المتحاربين، ومن انعكاسات أوسع نطاقًا على المستوي الإقليمي، وتبدو دوافع البحث متمثلة في أن نشوب الحرب بين الدولتين قد يؤدي إلى احداث هزات اقتصادية تتمثل في إضطراب أسواق الطاقة، وارتفاع اسعار النفط، إلى جانب التكاليف الباهظة التي تتحملها الميزانيات العامة في كل من إسرائيل وإيران نتيجة تصاعد الانفاق العسكري وتضرر البنية التحتية.

ولا تقتصر الآثار الاقتصادية على الدولتين فحسب، بل تتسع لتشمل الإقليم بأكمله، حيث تنعكس الحرب على مستويات الاستقرار السياسي والاقتصادي في دول الخليج ومصر، وسط مخاوف من جر أطراف إقليمية ودولية إلى المواجهة، وأخيرًا يولي هذا البحث اهتمامًا خاصًا بتحليل طبيعة التأثيرات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، والربط بينها وبين احتمالات تقويض الاستقرار في المنطقة، في ظل هشاشة التوازنات الاقتصادية والسياسة القائمة.

Abstract:

This research explores the economic repercussions of the illegitimate preemptive war launched by Israel against Iran. The conflict marks a transition from proxy wars to one of the fiercest direct military confrontations in the Middle East over the past two decades. It bears significant consequences not only for the belligerents but also for regional stability at large. The study is driven by the premise that such a war may induce severe economic shocks, including disruptions in energy markets, surges in oil prices.

The economic ramifications are not limited to Iran and Israel. They extend across the region, particularly affecting Gulf countries and Egypt, due to fears of broader regional entanglement. The study pays particular attention to analyzing the direct and indirect economic impacts of the war and linking them to potential destabilization scenarios in a region already marked by fragile economic and political balances

مقدمة :

إن الحروب لا تعمل على طمس الحدود فحسب، بل تعد بمثابة حفرة لا نهاية لها تترك ندوبًا على الاقتصاديات طيلة بقية تاريخها[1]، وفي ظل بدأ الحرب بين إسرائيل وإيران وتجاوز وتيرتها الطابع العسكري التقليدي، حيث تستخدم كل دولة - إلى جانب ترسانتها العسكرية - أدواتها الاقتصادية، تتجلى الآثار الاقتصادية العميقة لهذه الحرب على اقتصاد الدولتين، وعلى أسواق الطاقة الإقليمية والعالمية، ومن هذا المنطلق نتناول في ثنايا سطور البحث البُعد الاقتصادي للحرب الإيرانية الإسرائيلية من حيث مدى قدرة كل منهما على التمويل، الاستنزاف، العقوبات، التجارة، وأسواق النفط.

ولذلك يهدف البحث إلى تحليل الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للحرب بين إسرائيل وإيران، ومدى قياس انعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي في دول الشرق الأوسط والعالم، من خلال رصد تأثيرات الحرب على الميزانيات العامة، أسعار الطاقة، التحالفات الاقتصادية الاقليمية.[2]

مشكلة البحث:

تكمن المشكلة الرئيسية لهذا البحث في التساؤلات التالية:

إلى أي مدى يُمكن أن تؤدي الحرب إلى استنزاف الموارد الاقتصادية لإيران وإسرائيل؟

كيف تؤثر الحرب بين إيران وإسرائيل على أسعار الطاقة وحركة التجارة العالمية؟

ما هي الانعكاسات الاقتصادية جراء أتون الحرب على دول الخليج ومصر؟

ويبقى تساؤلنا الأخير، ما مدى تأثير إغلاق مضيقي هرمز وباب المندب، نتيجة النزاعات الإقليمية، على استقرار الاقتصاد الدولي، من حيث أمن الطاقة وحركة التجارة، والسلع الأساسية؟

منهج البحث:

يستند البحث إلى المنهج التحليلي لرصد التكلفة الاقتصادية للحرب الإيرانية الإسرائيلية وانعكاساتها على الدول الإقليمية والدولية، كما يستند البحث إلى المنهج المقارن بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف في التأثيرات الاقتصادية للحرب بينهما، من حيث الإنفاق العسكري، ومدى قدرة كل دولة على تحمل تبعات النزاع.

تقسيم الدراسة:

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية للحرب الإسرائيلية الإيرانية.
المبحث الثاني: الانعكاسات الاقليمية والدولية للحرب.

المبحث الأول

الآثار الاقتصادية للحرب الإسرائيلية الإيرانية

تشكل الحروب أعباء هائلة على الاقتصاد الوطني للدول المتحاربة، لا سيما عندما تكون الموارد محدودة أو الاقتصاد يعاني أصلًا من نقاط ضعف هيكلية، ولقد توقع صندوق النقد الدولي أن تُكلف الحرب بين إسرائيل وإيران نحو 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي خسائر في الدولتين، وهو خفض النمو الاقتصادي في إيران إلى ناقص0.5 % من الناتج في نهاية عام 2025، بعد أن كان وضع توقعات بنمو يصل إلى 0.3% خلال الربيع الماضي.

المطلب الأول

التكلفة الاقتصادية للحرب في إيران

بداءة شهد الاقتصاد الإيراني تحولات عميقة منذ عام 2006، متأثرًا بحزمة من العقوبات الاقتصادية، فرضها مجلس الأمن الدولي ثم اعقبتها عقوبات أمريكية وأوروبية شاملة، بلغت ذروتها إلى حظر تصدير النفط الإيراني، تجميد أصول مالية إيرانية في الخارج، منع التعامل مع البنك المركزي الإيراني، حظر التبادلات البنكية عبر نظام سويفت، وقد ترتب على هذه العقوبات انخفاض حاد في حجم الاحتياطي النقدي، تدهور قيمة العملة المحلية الريال، تضخم تجاوز نسبته 40%، فضلًا عن انسحاب الاستثمارات الأجنبية من السوق الإيراني.[3]

1 ـ الإنفاق العسكري والميزانية العامة

تقدر حصة الإنفاق العسكري في إيران بـ 6.3% من الناتج المحلي الأجمالي[4]، وهي من أعلى النسب في الشرق الأوسط، ويركز معظمها على دعم الحرس الثوري، تطوير الصواريخ الباليستسية الفرط صوتية، والطائرات المُسيرة، تمويل الحلفاءالإقليميين (حماس، حزب الله، الحوثيين، الحشد الشعبي)[5]

أ . دعم الحرس الثوري:

الحرس الثوري الإيراني ليس مجرد مؤسسة عسكرية، بل يُعد كيانًا أيديولوجيًا واقتصاديًا وسياسيًا متكاملاً[6]، وقد تعاظم نفوذه منذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات، ليصبح الذراع الأقوى في السياسة الخارجية، وخاصةً في دعم وكلاء إيران في المنطقة؛ وفي ظل التوتر مع إسرائيل يُعتبر الحرس الثوري هو الجهة الرئيسية التي تدير حروب الوكالة في المنطقة، وتتحمل العبء المالي الأكبر في تمويل حماس، حزب الله، الحوثيين؛ وتتولى تطوير القدرات الصاروخية، وتنفيذ العمليات غير التقليدية.

وفقًا لتقارير موازنة الجمهورية الإسلامية[7] بلغت مخصصات الحرس الثوري الرسمية في الموازنة لعام 2022 نحو 5.1 مليار دولار، وهو رقم مُعلن لا يعكس الإنفاق الفعلي، وتُخصص اعتماداته الإضافية سنويًا من صندوق التنمية الوطنية وصناديق غير خاضعة للرقابة البرلمانية، وتتلقى قوات "فيلق القدس" ـ الفرع الخارجي للحرس الثوري ـ تمويلاً سريًا يصل إلى 300 ـ 500 مليون دولار سنويًا لدعم عمليات إقليمية بحسب تقديرات مؤسسة RAND 2021.

وتكمن التكاليف الاقتصادية المباشرة لدور الحرس في الحرب في الاستثمار في الصناعات الحربية 1 ـ تمويل برامج الصواريخ الباليستية مثل (شهاب ـ سجيل ـ فتاح 2،1 ـ قادر ـ عماد ـ خرمشهر) حيث تبلغ تكاليف تطوير هذه الأسلحة المليارات سنويًا 2 ـ دعم الحلفاء في الخارج (دعم حزب الله بنحو 700 مليون دولار سنويًا ـ دعم الحوثيين ما بين 50 إلى 150 مليون دولار سنويًا، بالإضافة إلى دعم الفصائل في العراق، والمقاومة في غزة) 3 ـ العمليات في سوريا واستهداف السفن ودعم ضربات بالصواريخ والطائرات المسيرة، كل ذلك يمول مباشرةً من ميزانيات الحرس.

ب . الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة.

على الرغم من الحصار الاقتصادي الخانق المفروض على إيران[8] منذ عام 2006، فقد نجحت في بناء ترسانة متطورة من الصواريخ الباليستية والفرط صوتية، إلى جانب أسطول عملاق من الطائرات المسيرة، وتعد ترسانة الصواريخ الباليستية الإيرانية الأكبر في الشرق الأوسط، وتضم مجموعة متنوعة من الصواريخ الباليستية قصيرة المدى ومتوسطة المدى، ويلعب البرنامج الصاروخي دورًا محوريًا

في الاستراتيجية العسكرية الإيرانية، إذ يُشكل رادعًا للخصوم، ويدعم وكلاء إيران الإقليميين، ويعزز قدرات الدفاع الوطني

تقديرات تكلفة الصواريخ الإيرانية

في بداية الحرب أطلقت إيران 181 صاروخًا باليستيًا على إسرائيل، واعترضت منظومة الدفاع الجوي التابعة للجيش الإسرائيلي معظمها، ويُعد الصاروخ الباليستي باهظ الثمن حيث يتراوح مداه بين 1500 – 2000 كيلو متر، وتشير التقديرات إلى أن تكلفة إنتاج كل صاروخ بلغت مليون دولار على الأقل، وقد استخدموا نماذج متطورة مثل عماد وخيبر، وحتى فاتح 1 الذي يُزعم أنه تفوق سرعته سرعة الصوت، أي أنه قادر على الطيران والمناورة بسرعات تفوق خمسة أضعاف سرعة الصوت في محاولة لتضليل أنظمة الدفاع الجوي الاسرائيلي التي تحاول اعتراضه.

ويعتبر مبلغ 200 مليون دولار تقريبًا مبلغًا ضخمًا لوابل من الصواريخ، وهو بالتأكيد جزء لا يستهان به من مخزون الصواريخ الإيراني، ووفقًا لتقرير رويترز تمكنت إيران حتى في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضه عليها منذ عام 1979 من تصدير نفط بقيمة 35 مليار دولار سنويًا، وقد كلفها هذا القصف الصاروخي ما يعادل يومين فقط من الصادرات.

كما أطلقوا حوالي 170 طائرة مسيرة من طراز "شاهد 136" تكلفة الوحدة تتراوح ما بين 80.000 ـ 20.000 دولار، بإجمالي يصل إلى 8.5 -14 مليون دولار.

جـ. تمويل الحلفاء الإقليميين (حزب الله ـ الحوثيين)

يُشرف ضباط من الحرس الوطني الثوري على تطوير قدرات حزب الله العسكرية، لكونه يشكلا لحليف الأكثر استراتيجية لإيران في جبهة المواجهة مع إسرائيل، لا سيما يُعد حزب الله خط الدفاع والهجوم الأول بالوكالة عن إيران في الساحة اللبنانية، وتشير التقديرات إلى أن إيران تُغذي هذا الذراع العسكري بتمويل يصل ما بين 700 مليون إلى 1 مليار دولار سنويًا، تشمل رواتب المقاتلين، ودعم اللوجستيات والتسليح من صواريخ دقيقة وطائرات مسيرة ومضادات دروع وغيرها، كما تشمل بناء شبكة أنفاق واتصالات على الحدود الجنوبية مع اسرائيل.

أما الذراع الأخرى لأيران تتشكل في جماعة الحوثي في اليمن، ويمثلون تهديدًا

مباشرًا للسعودية ولحركة الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وقبل نشوب الحرب الاسرائيلية الإيرانية كثف الحوثيون إطلاق الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية على اسرائيل في تناغم مع محور المقاومة بغزة، وتشير التقديرات أن التمويل الإيراني لهذه الذراع في شبة الجزيرة العربية تصل ما بين 150 إلى 250 مليون دولار سنويًا[9].

2 ـ تدهور العملة الإيرانية وارتفاع التضخم[10]

صَنف البنك الدولي ـ في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ـ إيران ضمن الدول الضعيفة النمو والتطور والاقتصاد، في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا، رغم اعتمادها على الزراعة والتعدين والخدمات التجارية إلى جانب النفط والغاز وبعض الصناعات الحربية، وكان الناتج المحلي لإيران بلغ نحو 401.3 مليار دولار عام 2024 ما جعل إيران في المرتبة 41 عالميًا من حيث الناتج المحلي، الذي كان يتوقع أن يرتفع إلى 418 مليار دولار نهاية عام 2025.

وبالتالي يعاني الاقتصاد من تضخم فاق 34.3%، وشح في العملات الأجنبية، وعجز مهول في ميزان المدفوعات الخارجية. وجديرُ بنا أن نومئ أنه خلال 72 ساعة الأولى من الضربة الاسرائيلية ضد إيران والرد الإيراني عليها، انخفض سعر صرف الريال الإيراني في السوق غير الرسمية من 570.000 ريال للدولار إلى أكثر من 705.000ريال، وهو ما يعد أدنى مستوى في تاريخه، وهو ما أدى إلى فقدان العملة بنسبة تصل إلى 20% من قيمتها في أقلمن أسبوع من لحظة إندلاع الحرب؛ وهذا الانهيار الملحوظ يرجع لعده أسباب أهمها:

ارتفاع تكلفة الانفاق العسكري على الصواريخ الباليستية والفرط صوتية والطائرات المسيرة ، وتراجع ثقة المستثمرين الأجانب وهروب رؤوس الأموال إلى تركيا والإمارات وأمينيا، فضلاً عن تراجع ثقة المستثمرين المحليين وزيادة الإقبال نحو تحويل المدخرات إلى ذهب أو دولار،بالإضافة الي توقعات بزيادة العزلة الاقتصادية والعقوبات في ظل الهيمنة الأمريكية للعالم.

3 ـ القطاع الإنتاجي والاستثماري

تنتج إيران 3 ملايين برميل نفط يوميًا تصدر نصفه، ويقدر حجم الإنتاج الكلي لديها 3 % من الاستهلاك العالمي الإجمالي اليومي المقدر بنحو 104 ملايين برميل، مما يجعلها دولة هامشية في أسواق الغاز والنفط وليس لها تأثير مباشر أو مؤثر على الأسعار، وذلك على عكس دول كبرى أخرى كالمملكة العربية السعودية، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يفسر استقرار برميل النفط في حدود 78 دولارًا، رغم أن الحرب تقع في المنطقة التي تنتج نحو 30% من الانتاج العالمي من النفط، ونحو 17% من انتاج الغاز الطبيعي عام 2024.

4- الآثار الاجتماعية والمجتمعية

الحرب وتفاقم البطالة في الداخل الإيراني:

قبل نشوب الحرب الايرانية الاسرائيلية كانت إيران تعاني بالفعل من بطالة مرتفعة بنحو 11.4% رسميًا عام 2023 وخاصّة بين الشباب للفئة العمرية ما بين 18 عام ـ 35 عام[11]. ، وبعد نشوب الحرب اتخذت البطالة منحنى تصاعديًا حادًا بسبب تراجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتراجع الاستيراد، وتوقف بعض الأنشطة الصناعية، وتكمن الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات البطالة بعد الحرب في (إنهيار العملة ـ تراجع الاستثمارات بنوعيها الاجنبي والمحلي ـ أولوية الإنفاق العسكري)[12].

الجدير بالذكر أن مركز الإحصاء الإيراني (ISB) أشار في مايو 2024 ـ أي قبل إندلاع الحرب المباشرة بعام ـ إلى أن أكثر من 700.000 وظيفة مدنية فقدت في غضون (4) شهور، سيما أن نقابة الصناعات الصغيرة ذكرت أن أكثر من 12 ألف مصنع صغير ومتوسط أغلق مؤقتا خلال الربع الأول لعام 2024.

تقليص دعم الوقود والخبز والدواء بسبب أولويات الإنفاق العسكري[13]

مع تصاعد وتيرة الحرب، أجبرت الحكومة ـ نتيجة نقص الموازنة بعد تمويل عمليات الحرس الثوري والهجمات الصاروخية ـ على تعديل الميزانية الفعلية، وتقليص الدعم تدريجيًا لتغطية التكاليف، حيث أضطرت الحكومة الإيرانية في مطلع إبريل 2024 إلى تخفيض حصص البنزين المدعومة من 60 لترًا شهريًا إلى 30 لتر فقط ترتب على هذا الإجراء ارتفاع السعر الرسمي للبنزين المدعوم من 1.500 تومان إلى 3.000

تومان، ما أثار احتجاجات في ثلاثة مدن إيرانية (أصفهان ـ كرمان ـ أهواز).

كذلك أُضطرت إيران إلى تقليص كميات الدقيق المدعوم للمخابز، وأدت هذه السياسات الاقتصادية إلى رفع سعر الخبز البلدي المدعوم بنسبة 80%، ما أثر بشكل جوهري ومباشر على أكثر من 35 مليون إيراني يعيشون تحت شأفة وبراثن خط الفقر.

بالاضافة إلى ما سبق، أدت الحرب إلى تعطل الإمدادات من شركات الأدوية الأجنبية، مما زاد من اسعارها بنسبة تصل إلى 56% لبعض الأدوية المزمنة، ترتب على ذلك اختفاء أدوية لا غنى عنها للمريض المصاب بالسرطان والسكري والأمراض العصبية، حيث تم سحب دعم عشرات الأصناف من الأدوية المستوردة، وارتفع سعرها إلى 3 ـ5 أضعاف في أقل من شهرين.

وفي تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش صادر عام 2024 تم التحذير من أن "رفع الدعم الحكومي عن الدواء في إيران، في ظل التضخم والحرب، يشكل خطرًا محدقًا ومؤثرًا على الصحة العامة ويمس حياة ملايين المرضى الفقراء"، وتبدو تكلفة الحرب باهظة التكلفة داخليًا ليس فقط بالمعنى المالي، بل قد تتطرق إلى مستوى الاستقرار المجتمعي، والأمن الغذائي والصحي.

وفي هذا السياق، يرى الباحث أن تصاعد مؤشرات الانهيار الاقتصادي الناجم عن الحرب من ارتفاع معدلات البطالة، وتآكل الدعم الحكومي، وانهيار العملة، وتقليص الادوية في الأسواق، قد ينذر بمؤشر خطير نحو تفكك تدريجي في قواعد الاستقرار المجتمعي يترتب عليه تصاعد مؤشرات عدم الرضا الشعبي، ويهدد بتصعيد احتجاجات دخلية يصعب السيطرة عليها، وهذا يمثل ـ وفق تقديرات الباحث ـ وسيلة استراتيجية اسرائيلية لإضعاف النظام الايراني واسقاطه.

المطلب الثاني

التكلفة الاقتصادية للحرب في إسرائيل

بداءةً يصنف الاقتصاد الإسرائيلي ضمن الاقتصادات المتقدمة[14]، حيث يمتاز بالنمو المستدام، وانخفاض معدلات البطالة، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتمد بشكل أساسي على الصناعات التكنولوجية والعسكرية، بالإضافة

إلى حجم الدعم الأمريكي بعد اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل 1979، حيث تقدم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل 8.3 مليار دولار سنويًا كمنحة عسكرية.

1 ـ الميزانية العسكرية وأثرها المالي:

ميزانية الدفاع في إسرائيل تبلغ أكثر من 24 مليار دولار، أي حوالي 4.5% من الناتج المحلي للإنفاق العسكري، وهو من أعلى المعدلات بين الدول المتقدمة[15]، وفي إبريل 2024 وقع الكونجرس الأمريكي على حزمة دعم عاجلة لإسرائيل بقيمة 14.3 مليارا دولار كمساعدة طارئة لإسرائيل، منها 4 مليارات دولار لتجديد القبة الحديدية ومنظومة الدفاع الصاروخية، بالإضافة إلى 3.5 مليار دولار لدعم الذخائر والصيانة، والباقي لتقنيات المراقبة السيبرانية، والمساندة اللوجستية؛ ولكن رغم الدعم الأمريكي فإن ميزانية الحرب الإسرائيلية الإيرانية فرضت عبئًا ثقيلًا على المالية العامة الإسرائيلية، حيث وصل الإنفاق العسكري الاسرائيلي إلى ارتفاع غير مسبوق في النفقات الدفاعية[16].

تقرر القاعدة غير المكتوبة أن تكلفة الصاروخ الاعتراضي أعلى دائمًا من تكلفة الصاروخ المُعترض، فالدفاع أغلى من الهجوم، كان هذا هو الحال معنظام باتريوت ضد صواريخ سكود في حرب الخليج، وهو الحال أيضًا مع أنظمة اعتراض القبة الحديدية ضد صواريخ حزب الله، وانصار الله الحوثي في اليمن، إن قضية التكليف هي إحدى القضايا التي دفعت إسرائيل إلى تطوير منظومة دفاعاتها الجوية، فعقب حرب إسرائيل مع حزب الله اللبناني في 2006 عندما أطلقت عليها الالاف الصواريخ عليها من حزب الله، قامت إسرائيل بإنشاء شركة رافائيل التي كشفت النقاب في عام 2010 عن "القبة الحديدية" التي لديها القدرة الفائقة في اعتراض صواريخ "الكاتيوشا" قصيرة المدى[17].

ومنذ اندلاع الحرب الإسرائيلية الإيرانية دخلت إسرائيل في حالة استنفار عسكري كامل شملت تشغيل مستمر ومضطرد لمنظومة الدفاع الجوي (القبة الحديدية، مقلاع داوود ـ حيتس 3،2 ـ نظام ثاود الأمريكي) وتصل تكلفة تشغيل منظومة القبة الحديدية إلى 100.000 دولار لكل صاروخ اعتراض، بينما تُكلف صواريخ المقاومة وإيران أقل من ألف دولار أحيانًا، وقدرت تكلفة الاعتراضات الدفاعية بـ 1.2 مليار دولار في 24 ساعة

فقط، أما عن منظومة صاروخ حيتس 3 يُكلف منفردًا ما بين 2 إلى 3 ملايين دولار.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى إنه إضافة إلى تكلفة الحرب ضد إيران، فإن إسرائيل تخوض حربًا في غزة تُكلفها 100 مليون دولار يوميًا، لكنها تستطيع الاعتماد على صادراتها التكنولوجية، فهي تملك اقتصاد قوي يعتمد على البحث العلمي، والتكنولوجيا، ناهيك عن الدعم الأمريكي والغربي المادي والعسكري لها، وفي المقابل كان يتوقع أن تحقق إسرائيل نموًا بنسبة 3.5% خلال الربع الأول من السنة الجارية 2025، لكن هذه التوقعات مرشحة نحو الانخفاض في الاسابيع المقبلة جراء الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الاسرائيلي، حيث بلغت الخسائر نحو 1.5مليار دولار خلال اليومين الأولين من الحرب.

مضاعفة تكاليف الدفاع الجوي:

وبحسب صحيفة هآرتس وتقارير صادرة عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) بلغت تكلفة الدفاع اليومية في ذروة الحرب نحو 1.2 -1.5 مليار شيكل بما يعادل تقريبًا 325 إلى 385 مليار دولار، وبلغت النفقات المباشرة خلال أول أسبوع أكثر من 4.5 مليار دولار.

تفعيل التجنيد الاحتياطي، مما يعطل سوق العمل:

تمتلك إسرائيل واحدة من أضخم منظومات الاحتياط العسكرية في العالم نسبة إلى عدد السكان، حيث يُلزم قانون الخدمة العسكرية الإسرائيلي الرجال بالخدمة الاحتياطية حتى سن 45 والنساء حتى سن 38 في بعض التخصصات، وفي حالات الطوارئ يمكن استدعاء عشرات الآلاف من الجنود الاحتياطيين خلال 24 ساعة بقرار من وزير الدفاع بموجب أمر يسمى "أمر طوارئ".

ومع تصاعد الحرب الإسرائيلية الإيرانية الأخيرة أصدرت الحكومة الإسرائيلية أوامر طوارئ لاستدعاء ما يقدر بـ 350.000 جندي احتياطي وهو أعلى رقم منذ حرب 2006 شملت التعبئة مهندسين وأطباء وحرفيين وتقنيين ومديري شركات مما انعكس فورًا على سوق العمل والأنتاج المدني، وبحسب بيانات صادرة من بنك إسرائيل، فإن كل أسبوع من التعبئة الكاملة يؤدي إلى خسارة تقدر بحوالي 1.1 مليار

شيكل بما يعادل 290 مليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي.

2 ـ التأثير على الأسواق والعملة[18]:

سوق بورصة تل أبيب يُعد حساسًا للغاية تجاه الصراعات أو الحروب، وبسبب الحرب الإيرانية ـ الإسرائيلية هوت مؤشرات البورصة الإسرائيلية بنسبة تفوق 10% في يومين فقط، حيث خسر مؤشر "تل أبيب 35" أكثرمن 9.2 خلال الأسبوع الأول للحرب، وهو أدنى مستوى له منذ أزمة كوفيد 19، الأمر الذي ترتب عليه تجميد أو تقليص صناديق استثمار عالمية لاستثماراتها في السوق الإسرائيلية مثل صناديق(Rock Black) و (Vanguard)، بالإضافة إلى قيام بعض الشركات بتعليق التداول مؤقتًا، مثل شركات (Teva) و (Systems Elbit) بسبب مخاوف من توسع الحرب واستمرارها.

أما الشيكل الاسرائيلي خلال الأسبوع الأول للحربانخفض بنسبة 5.8% مقابل الدولار، ليتجاوز 3.95 شيكل/ دولار، أدى هذا التراجع إلى زيادة تكلفة الواردات وارتفاع أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي ترتب عليه تدخل طارئ من بنك إسرائيل حيث أعلن عن ضخ 30 مليار دولار من احتياطه النقدي لاحتواء انهيار الشيكل، كما أعلن عن برنامج لشراء سندات حكومية بما يعادل 15 مليار شيكل للحفاظ على السيولة للفاظ على السيولة في السوق.

3 ـ تأثر القطاعات الحيوية: السياحة ـ الطيران[19]

قطاع السياحة: تُمثل قرابة 3% من الناتج المحلي الإسرائيلي، وتختفي عمليًا خلال النزاعات، كما حدث في حرب غزة 2014، وحرب لبنان 2006، وترتب على إندلاع الحرب الإسرائيلية الإيرانية خسران قطاع السياحة لأكثر من 1.2 مليار دولار في أسبوعين نتيجة إلغاء الحجوزات وتوقف الرحلات.

قطاع الطيران:

حركة الطيران من وإلى مطار "بن غوريون" تتعطل فورًا، ما يكبد خسائر يومية بملايين الدولارات، حيث يعد مطار بن غوريون البوابة الجوية الرئيسية لأسرائيل لكونه يقع قرب مدينة تل أبيب، ويخدم سنويًا ما بين 25 إلى 30 مليون مسافر، ويوظف بشكل مباشر وغير مباشر ما يقارب من 40.000 عامل، وقدرت وزارة المالية

الإسرائيلية بالتعاون مع هيئة الطيران المدني الخسائر اليومية لإغلاق مطار بن غوريون بنحو 60 إلى 90 مليون دولار يوميًا، وتشمل الخسائر (رسوم الهبوط والإقلاع - إيرادات مواقف السيارات والمطاعم والأسواق الحرة - تعويضات شركات الطيران).

المبحث الثاني

الانعكاسات الإقليمية والدولية للحرب

تُعد الحرب الإيرانية الإسرائيلية الأخيرة من أخطر النزاعات الإقليمية في العقود الأخيرة، لما تحمله من تداعيات جيوسياسية واقتصادية إقليمية على مستوى الأمن البحري، والتوازنات الداخلية في بلاد الشام والبيئة الخليجية، والوضع الانساني في مناطق الصراع، وهذا يتضح فيما يلي :

المطلب الأول

تهديد الأمن البحري في مضيق هرمز وباب المندب

1 - مضيق هرمز: ورقة الردع الاقتصادية الإيرانية

يُشكل مضيق هرمز منفذًا حيويًا يمر عبره ما لا يقل عن 20% من إمدادات النفط العالمية، أي ما يعادل حوالي 18-20 مليون برميل يوميًا[20]، أي بما يقارب حوالي 600 مليار دولار يمر عبر هذا المضيق يوميًا، وأعلنت إيران صراحةً خلال الحرب عن إمكانية إغلاق المضيق " في حال دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب بجوار إسرائيل" وهو تهديد يتكرر منذ 2012 لكنه اتخذ طابعًا أكثر جدية بعد دخول امريكا بشكل مباشر الحرب واستخدامها قنابل GBU 57 عبر قاذفتها P2 وضربها منشآت نووية في إيران (أصفهان - نطنز - فوردو).

أثارت هذه التداعيات قلقًا عالميًا واسع النطاق، حيث ارتفعت أسعار النفط بنسبة 12.4% خلال 72 ساعة فقط (من 96 إلى 108 دولار للبرميل)، لا سيما أن شركات التأمين البحري أصدرت تحذيرات من تغطية السفن المتجهة للمنطقة دون رسوم تأمين إضافية تجاوزت 35% من قيمة الحمولة.

2 ـ مضيق باب المندب

قبل إندلاع الحرب الإيرانية ـ الإسرائيلية، كثفت جماعة أنصار الله الحوثي الذراع أو الحليف الإيرانيفي شبة الجزيرة العربية عمايات استهداف السفن الاسرائيلية والغربية في البحر الأحمر[21]، خاصة قرب مضيق باب المندب، بوصفها ردًا على العدوان الإسرائيلي على غزة، وأدى ذلك إلى:

- تحويل عشرات السفن التجارية لمسارها نحو رأس الرجاء الصالح، مما زاد زمن الرحلة بين آسيا وأوروبا بمعدل 10–14 يوم.
- زيادة تكلفة الشحن بنسبة 60%ـ 40، وهو ما انعكس بشكل مباشر على الأسعار في الأسواق الأوروبية والأفريقية.
- تأثر موانئ مثل العقبة وجدة والسخنة، نتيجة تغير أنماط الملاحة، وتوقف بعض خطوط الشحن العالمية.

تأسيسًا على ما سبق، قد يتحول البحر الأحمر ومضيق هرمز إلى أدوات ضغط جيوسياسي واقتصادي في يد طهران وحلفائها، مما يجعل الحرب مع اسرائيل مع التدخل الأمريكي بشكل مباشر أداه فعالة لتصدير الأزمة للأسواق العالمية، وتهديد الأمن البحري.

المطلب الثاني

انعكاسات الحرب الإيرانية الإسرائيلية على الاقتصاد المصري

مع تصاعد وتيرة الحرب بين إيران واسرائيل، وتنامي المخاوف من انزلاق الأوضاع إلى حرب إقليمية شاملة، لا بد حتمًا من تقييم الآثار الاقتصادية المحتملة على دولة محورية هامة في الشرق الأوسط مصر حفظها الله، في ظل اضطرابات متصاعدة تطال أسعار النفط والطاقة ، واستقرار سلاسل الإمداد، وتدفق رؤوس الأموال.

أولًا: قطاع الطاقة.

تشير الإرهاصات الأولية إلى أن التوسع في نطاق الحرب، قد يؤدي إلى استهداف منشآت حيوية في الخليج العربي، واغلاق مضيق هرمز ـ كما أشرنا ـ ما من شأنه إحداث اضطراب بالغ في سوق الطاقة العالمي، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط والغاز،

وقد يترتب العديد من الانعكاسات ومنها:

- ارتفاع فاتورة واردات مصر من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي المستخدم في الصناعة، وهو ما سيزيد من الضغوط على الموازنة العامة، لا سيما في ظل توجه الدولة لإعادة هيكلة دعم الطاقة.
- إمكانية تعزيز صادرات مصر من الغاز الطبيعي المُسال، خاصةً من محطة دمياط إلى الأسواق الأوروبية، التي تبحث عن بدائل للإمدادات الخليجية المتأثرة، وهو ما قد يفتح أمام الاقتصاد المصري نافذة لتعظيم إيراداته الدولارية، وتثبيت موقعه كمصدر موثوق في سوق الطاقة الإقليمي[22].

ثانيًا: قطاع التجارة والنقل:

تؤدي الحرب في الشرق الأوسط غالبًا إلى اضطراب خطوط التجارة الدولية، خاصةً عبر الممرات الاستراتيجية - سالفة البيان - كمضيقي هرمز وباب المندب، ويتوقع أن تواجه قناة السويس ضغوطًا مزدوجة فيما يتعلق بزيادة الاعتماد عليها كممر بديل لبعض الخطوط الملاحية العابرة للخليج العربي، مما قد يرفع من عوائدها من ناحية، والتحدي المحتمل في حال امتداد حالة الصراع نحو منطقة البحر الأحمر، وهو ما قد يدفع بعض شركات الشحن لإعادة رسم مساراتها التجارية خشية التهديدات الأمنية من ناحية أخرى[23].

وتأسيسًا على ما سبق، يُحتمل تأثر الاقتصاد المصري نتيجة الحرب الايرانية الاسرائيلية بارتفاع أسعار الشحن والتأمين وتباطؤ سلاسل الإمداد، خاصةً للسلع الأساسية (الحبوب - الوقود - قطع الغيار) الأمر الذي يستلزم رفع الجاهزية الجمركية، وتعزيز المخزون الاستراتيجي للسلع التى لا غنى عنها للحياه، لضمان استقرار الأسواق المحلية.

ثالثًا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بطبيعة الحال، ستدفع التطورات الإقليمية المستثمرين الأجانب إلى تبني مواقف حذره، مما قد يؤدي إلى تباطئ حركة الاستثمارات الجديدة في مصر، ويؤثر على أداء البورصة المحلية نتيجة تراجع شهية المخاطرة، وفي المقابل، قد تتيح الأزمة فرصًا استراتيجية، حيث يمكن لمصر أن تطرح نفسها كمركز للاستقرار الاقتصادي في

منطقة مضطربة، جاذبة للشركات متعددة القوميات العابرة للحدود الباحثة عن بيئة تشغيل آمنة، كما يمكن للصناديق السيادية المصرية أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الثقة، عبر توفير بدائل استثمارية داخلية قادرة على امتصاص التباطؤ المؤقت في التدفقات الأجنبية[24].

لذا يقترح الباحث تفعيل أدوات التحوط في عقود استيراد الطاقة، للحد من المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار العالمية، وتعزيز الجاهزية الأمنية واللوجستية في الموانئ وقناة السويس لضمان استمرار الحركة التجارية وزيادة العوائد، كما نقترح ضرورة إنشاء وحدة مركزية للأزمات الاقتصادية الإقليمية تتبع رئاسة الجمهورية، بإشراف أكفء رجال الاقتصاد لرصد وتحليل وتفعيل الاستجابة السريعة والانذار المبكر لأي خطر اقتصادي للبلاد.

خاتمة

وفي ضوء ما سبق، نستخلص من هذه الدراسة الموجزة أن الحرب الإيرانية الإسرائيلية كشفت عن أبعاد اقتصادية عميقة تتجاوز ساحة المعركة، حيث أدى التصعيد إلى استنزاف مباشر لاقتصاد إيران، من خلال ارتفاع الإنفاق العسكري، وتدهور العملة، وتصاعد معدلات التضخم والبطالة، كما امتدت التأثيرات إلى داخل إسرائيل عبر اضطرابات في سوق العمل وتكاليف منظومة الدفاع الجوي، والبنية التحتية.

أما الانعكاسات الإقليمية تسببت الحرب في اهتزاز أسواق الطاقة، وتهديد سلاسل التوريد عبر المضائق الحيوية، واكماش قطاعات حيوية في دول الجوار، وعلى الرغم من اختلاف درجة الضرر فإن الحرب أعادت رسم خريطة المخاطر الاقتصادية في المنطقة، وتؤكد هذه الوقائع أن الصراعات العسكرية باتت أدوات لإعادة تشكيل الاقتصاد الإقليمي، لامجرد نزاعات أمنية

أخيرًا أثرت الحرب بشكل غير مباشر على دول الخليج ومصر، من خلال اضطراب إمدادات الطاقة وارتفاع تكاليف التأمين والشحن البحري، كما أدت إلى تقلبات في الأسواق المالية، ناهيك عن تراجع ملحوظ في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتبرز هذه الانعكاسات هشاشة الاقتصاديات الإقليمية أمام النزاعات المحيطة رغم عدم الانخراط العسكري بشكل مباشر.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية:

1 ـ د.صلاح الدين عامر: مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، الطبعة الحادية عشر، 2020، دار النهضة العربية، القاهرة.

2 ـ د. محمد حسن أحمد جاد: الحرب الاستباقية بين الدفاع الشرعي والاعتداء على سيادة الدول، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، فرع أسيوط، العدد الرابع والثلاثون، الأصدار الأول، يناير 2022، الجزء الأول.

3 ـ د. خالد أحمد الأسمر العجولين: جيوسياسية المضايق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي، دراسةحالة مستقبل إمدادات الطاقة في مضيقي هرمز وباب المندب، 2004 ـ 2018، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا، 2019.

4 ـ د. مزيان محمد توفيق: أزمة البحر الأحمر- دراسة تأثير هجومات مضيق باب المندب على خطوط التجارة العالمية، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، يوليو 2024.

5. محمد نصر زكي السيدالهمشرى: الآثارالاقتصاديةالسلبيةعلىمصرنتيجةحربإ سرائيلعلىغزة، المجلة القانونية،المجلد 22،العدد 7،2024، ص 3120.

6. عبدالمنعم السيد: تصاعد الهجمات الإيرانية ضد إسرائيل أثر سلبًا على الاقتصاد المصري، دراسة تشمل تأثيرات على قناة السويس، أسعار الغاز العالمي والمحلي، وتأثر السياحة الوطنية، جريدة أهل مصر، 2 أكتوبر، 2024.

المراجع باللغة الانجليزية:

1-.Iran International. (2025 سرابــم As war looms, Iran ensures military gets paid but people struggle.

2-"Iran's Resilient Economy Under Sanctions", Carnegie Middle East Center 2024.

3The Structure of Iran's Resistance Economy: Domestic Adaptation to Sanctions", Journal of Economic Policy Studies, 2021.

4- U.S. Department of the Treasury: "Sanctions Programs and Country Information – Iran".

5- Center for Strategic and International Studies – Iron Dome Cost Briefing, 2022, World Bank

6-Ynetnews (2025). World Bank warns Iran attacking Israel will destroy economy.

7-U.S. Department of the Treasury: "Sanctions Programs and Country Information – Iran".

مواقع إخبارية:

1ـ شـبكة الجزيـرة، 2023/12/19 : جماعـة الحوثيـين " حركـة يمنيـة جمعـت بـين الزيديـة والنهـج الإيـراني، والحكـم العائـلي، تاريـخ الاسـترداد،2024/3/8 شـبكة الجزيـرة الاخباريـة.

2ـ شــلومي، يــوسي. (2023). The Real Cost of Israel's Iron Dome Missile System. مركــز بيغن-الســادات للدراســات الاســتراتيجية (BESA Center).الرابــطbesacenter.org :

3ـ الجزيـرة نـت. .(2021) كـم تكلـف قبـة إسرائيـل الحديديـة ومـا قدرتهـا عـلى مواجهـة صواريـخ غـزة؟ نُـشر في 14مايـو،2021 عـبر الرابـط الإلكـترونيaljazeerA. net. :

4 ـ جيروزاليــم بوســت.IDF ,War with Iran may cost Israel $12 Billion a Month (2025). Estimates، نـشر بتاريـخ: 14 مايـو ،2025 الرابـط.jpost.com :

5ـ القنـاة 12 الإسرائيليـة(2025) .(Channel 12 News). بـث مبـاشر بتاريـخ 10 مايـو ،2025 أوردت تقديـرات تـتراوح بـين 500–700 مليـون دولار تكلفـة يوميـة بسـبب الدفاعـات الجويـة، الوقـود، والاحتيـاط.

-مجلس الأمن الدولي، قرارات العقوبات على إيران: القرار ،(2006) 1737القرار2010) 1929

تقارير دولية:

1 ـ تقريـر منظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصاديـة (OECD):"Economic Survey of Israel", 2023.

2 ـ تقاريـر الكونغـرس الأمريـكي (CRS):"U.S. Foreign Aid to Israel", Congressional Research Service, updated 2023

3- OECD – Economic Survey of Israel, 2023.

4 - OECD – Economic Survey of Israel, 2025